قياس الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في الأراضي الفلسطينية ٢٠٠٣-٢٠١٤

رائد جمال أبو غالي

الملخص

يعتبر الأمن الغذائي احد الأهداف الرئيسة التي تسعي الدول إلي تحقيقها وهو مكون رئيسي من مكونات الأمن القومي للدولة ،و تهدف هذه الدراسة إلي تسليط الضوء علي مفاهيم المتشابهة مع تعريفات الأمن الغذائي وتوضيح الفروق بينهم ومن ثم استعراض موارد الاقتصاد الفلسطيني من موارد أرضية ومائية وبشرية كأحد الركائز الأساسية في طريق تحقيق الأمن الغذائي والعمل علي رفع نسب الاكتفاء الذاتي من الإنتاج النباتي والحيواني وقد بلغ معدل انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية للعام ٢٠١٤حوالي 28.6%مما يعني أن 1.6مليون شخص لم تتوفر لديهم الموارد الغذائية الكافية لتلبية احتياجاتهم الغذائية،وقد توزعت هذه النسبة بين١٣.٤%تعاني حرمانا شديدا و١٣.٤%تعاني حرمانا متوسطا في المقابل بلغت نسبة الأسر الآمنة غذائيا ٧٣.٣% توزعت بين اسر أمنة غذائيا بشكل جزئي ١٥%وبين اسر أمنة غذائيا كليا ٥٨.٣%وتتفاوت نسبة الاكتفاء الذاتي في الأراضي الفلسطينية فهي منخفضة في القمح ٥.٢٣%والحبوب ٩.٤٨%والأسماك ٤٢.٧٩%بينما ترتفع النسبة إلي ١٤٨.٤٦% في الزيوت و ١٠٣.٥٧ %في البطاطس

يختتم البحث ببعض التوصيات من اجل اتخاذ التدابير اللازمة لوضع رؤية مستقبلية لسياسة زراعية سليمة تحقق مستويات مرتفعة من الأمن الغذائي ونسب اكتفاء ذاتي مقبولة .

Abstract

Food security is considered as one of the basic aims which the countries is seeking to achieve , and it is a basic component of the country's National Security . This search aims to highlight some concepts similar to food security's definitions ; clarify the differences ; then project the resources of the Palestinian economy including ground , water and human ones as one basic foundation in the way of achieving food security , and work on increasing the rates of self-sufficiency of agricultural crops and animal production . This search infers that the Israeli restrictions and practices are some of the main factors that affect food security in the Palestinian territory. The absence of food security's average in 2014 has accomplished about 28.6% which means that there weren't enough food resources to meet food scarcity for 1.6 million people, and this percentage has been distributed between 13.4% who suffer from severe deprivation and 13.4% who suffer from average deprivation. On the other hand, the percentage of the food-secured families has accomplished about 73.3% distributed between 15% partially food-secured families and 58.3% totally food-secured families. The percentage of self-sufficiency in the Palestinian territory varies, it is low as for grain 5.23% , cereals 9.48% , fish 42.79% , while it

is high as for oil 148.46% and potato103.57%

The search ends with some recommendations for the sake of taking the necessary procedures to put a vision for the future for a sound agricultural policy that achieves high levels of food security and acceptable percentages of self-sufficiency.

المقدمة

تعتبر مشكلة الغذاء من القضايا المعاصرة الملحة ، حيث باتت حياة الكثير من سكان العالم مهددة بخطر الجوع وسوء التغذية، وهي مشكلة لها صفة العالمية ،إلا أنها تعتبر مشكلة الدول النامية بصفة خاصة،وهي مشكلة إنسانية من منطلق أن توفير غذاء مناسب لكل فرد هو حق من حقوقه الأساسية وقد نص علي ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة ٢٥(لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كافي للمحافظة علي الصحة والرفاهية له ولأسرته ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية) لذلك كان علي الدول أعضاء الأمم المتحدة بان تعمل متضامنين علي أن يصبح التحرر من الجوع والمجاعة حقيقة واقعية ومما يجسد عالمية المشكلة أيضا انه تم تخصيص يوم ١٦أكتوبر من كل عام للاحتفال (بيوم الغذاء العالمي)

قمتي توفر لأي شعب حاجاته من الغذاء بمقادير مناسبة وبطريقة سهلة أصبحت الحياة ميسورة واستقرت الأمور واتجه الشعب إلي التشييد والتنمية ومتى أصبح غير ذلك انشغل الناس بقوت يومهم وساد القلق واهتز الاستقرار وبرزت المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بصورة أكثر حدة ،

ولقد لفت القرآن الكريم أنظار البشرية إلي أهمية الغذاء في حياة الأمم والشعوب وذلك من خلال ربطه بالأمن والاستقرار السياسي وقد تجلي ذلك في سورة قريش حيث امتن الله عز وجل علي قريش بما أفاء عليهم من نعمة الأمن الغذائي والاستقرار السياسي لقوله تعالي (الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) صدق الله العظيم

ولم تغفل السنة النبوية عليأهمية الأمن الغذائي في حياة الأفراد والجماعة ،وقام النبي بوضع الأسس النظرية لتحقيق الأمن الغذائي من خلال

الحث علي الزراعة واعمار الأرض حيث قال النبي(إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فان استطاع ألا تقوم حتى يغرسها فليفعل)

أولا:مشكلة البحث

تبرزإشكالية البحث في معرفة الفرق بين مفهومالأمن الغذائي والمفاهيم المتشابهة والعمل علي قياس الأمنالغذائي في الأراضي الفلسطينية ونسبة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني والأسماك من اجل اتخاذ التدابير اللازمة لوضع رؤية مستقبلية لسياسة زراعية سليمة تحقق مستويات مرتفعة من الأمن الغذائي ونسباكتفاء ذاتي مقبولة .

ثانيا :فروض البحث

-لقد أدت الممارسات الإسرائيلية والاعتداءات علي الأراضي الفلسطينية إليتشويه البنية الاقتصادية وانخفاض الإنتاج وزيادة البطالة والفقر وانخفاض نسبة الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من الإنتاج النباتي والحيواني علي السواء هذا بجانب القصور في عوامل الإنتاج.

-إن تخلف القطاع الزراعي وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي واستيعابه للعمالة يعيق مسيرة التنمية .

-تلعب الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني التأثير الكبير في تنمية الاقتصاد الفلسطيني علي وجه عام وتنمية القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي علي وجه الخصوص.

ثالثا أهمية البحث

تكمن اهمية البحث في التعرف علي نسبة الأمن الغذائي ونسب الاكتفاء الذاتي من محاصيل الإنتاج النباتي والحيواني في الأراضي الفلسطينية من خلال تعريف متخذ القرار بالمشكلة موضوع الدراسة وطرح مختلف الجوانب المتعلقة بها بما يساعده علي اتخاذ قراره وتجنب حدوث أزمات غذائية في المستقبل،ويختتم البحث ببعض التوصيات حول كيفية معالجة الأمن الغذائي ورفع نسب الاكتفاء الذاتي .

رابعا :خطة البحث

يتكون البحث من

أولا : مفاهيم عامة متعلقة بالأمن الغذائي

ثانيا : موارد الاقتصاد الفلسطيني

ثالثا : قياس الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية

رابعا : الاكتفاء الذاتي في الأراضي الفلسطينية2003-2014

خامسا :النتائج والتوصيات –المراجع

أولا: مفاهيم عامة متعلقة بالأمن الغذائي

هناك مجموعة من المفاهيم التي تتشابه في تعريفها منها :

١- مفهوم الاكتفاء الذاتي في الأراضي الفلسطينية

هو قدرة المجتمع علي تحقيق الاعتماد الكامل علي الموارد الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا

فهو يعني الأمن الغذائي الذاتي دون حاجة إلي الأخريين ، أي أن أي قطر أو دولة أو مجموعة من الدول المرتبطة في إطار معين (سوق مشتركة مثلا) تريد أن تكتفي ذاتيا فهي بحاجة إلي تأمين الاحتياجات الغذائية لسكانها بصورة كاملة فلا تكون عرضة لأي قدر من المخاطر التي قد تفرضها ظروف خارجية، فلا تقوم بإنفاق أموال في الخارج (الواردات الغذائية)هي بحاجة إليها في الداخل ،ويلخص البعض الاكتفاء الذاتي علي انه(نأكل ما ننتج أو ننتج ما نأكل)

إلا أن هذا المفهوم قد أثيرت حوله العديد من التحفظات

- ١-أن مفهوم الاكتفاء الذاتي هو مفهوم غير واضح إذ لم يتم وضعة في إطار جغرافي
- ٢-يعتبر الاكتفاء الذاتي هدفا قوميا نبيلا إلا أن تحقيقه قد يكلف البلد تضحيات اقتصادية باهظة إذا ما قورن هذا الهدف بحلول أكثر وسطية

٣-التحفظ الأخير يتعلق بمدي عقلانية القرار الاقتصادي الداعي إلي سياسة الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل حيث يستند هذا التحفظ علي الاعتبارات الآتية

أ- محدودية الموارد الطبيعية الزراعية – إن الموارد مهما كانت كبيرة في أي قطر أو مجموعة من الأقطار فهي محدودة نسبيا ،بما يحتم حسن استغلالها فضلا عن المحددات الأخرى مثل الظروف المناخية التي قد لا تلاؤم إنتاج محاصيل معينة .

ب- الانفتاح التجاري العالمي في إطار منظمة التجارة العالمية الذي يوفر مناخا أفضل للمنافسة والاعتماد المتبادل بين الدول للحصول علي السلع الغذائية ، بمعني أن تتجه كل دولة إلي إنتاج السلع التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها محققة بذلك عائدا اقتصاديا كبيرا وان تحصل علي حاجاتها من السلع الأخرى من الخارج بأسعار اقل تكلفة لوتم إنتاجها محليا

ج- التقدم التكنولوجي في وسائل حفظ وتصنيع ونقل المنتجات الغذائية الذي ساعد من إمكانية تبادلها علي نطاق واسع وعبر مسافات كبيرة

د- ارتفاع مستويات المعيشة واتساع مدي متطلبات السكان من أنواع الغذاء والتي لا يمكن لبلد ما إنتاجها

إن مفهوم الاكتفاء الذاتي لا يصلح كهدف بحد ذاته والمثال علي ذلك بان هناك دولا ذات عجز في إنتاجها المحلي من الغذاء ولكنها تتمتع بدرجة كبيرة من الأمن الغذائي مثل اليابان حيث إن حجم صادراتها تولد الدخل اللازم لاستيراد الغذاء لها ، وفي المقابل هناك دول لديها اكتفاء ذاتي من الغذاء ولكنها تصدر قدرا كبيرا منه مما يجعل سكانها في حالة من الجوع مثل المكسيك والبرازيل حيث قدرت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) المتوفر من الغذاء لكل شخص في هاتين الدولتين يكاد يكون متقاربا لنصيب الفرد من العديد من الدول الصناعية ولكن علي الرغم من ذلك يعاني سكانها من نقص التغذية و الفقر بنسب متفاوتة.

2- : مفهوم الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية

إن مصطلح الأمن الغذائي الذي برز وكثر تداوله بشدة خصوصا في الدول النامية مع بداية السبعينات عندما بدأت أزمة الغذاء العالمية تضرب العالم بين عامي ١٩٧٣-١٩٧٤والتي كان أهم معالمها الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء عالميا، الذي قابله انخفاض كبير في المخزون الاستراتيجي العالمي من الحبوب،

ثم تبعته الأزمات السياسية الدولية التي كشفت عن أهمية عنصري الغذاء والبترول كسلعتين إستراتيجيتين هامتين في الحياة الاقتصادية العالمية خاصة بعد استخدام سلاح النفط في الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣ .

يعتبر مفهوم الأمن الغذائي مفهوما مرنا حيث تتعدد تعريفاته، وجاء في البيان الختامي لمؤتمر القمة العالمي للأغذية ١٩٩٦التعريف التالي للأمن الغذائي (يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع كافة البشر بفرص الحصول علي أغذية كافية وسليمة ومفيدة لتلبية احتياجاتهم الغذائية وأذواقهم كي يعيشوا حياة صحية موفورة النشاط).

لقد صاغت الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية للأمن الغذائي تعريفا لمفهوم الأمن الغذائي يقترب من تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة و ينص علي (أن الآمن الغذائي يتحقق عندما تتوفر للناس إمكانية الحصول علي كميات كافية من الغذاء الأمن والمغذي لضمان نموهم وتطورهم وتمتعهم بحياة نشطة وصحية) وقد جاء هذا التعريف ليشمل الأركان الأربعة للأمن الغذائي والمرتبطة بعضها ببعض

أ- أركان مفهوم الأمن الغذائي:

- **توفر الغذاء (بكميات كافية وبجودة مناسبة)**-سواء المنتج محليا أو المستورد أو من خلال المساعدات

-الوصول إلي الغذاء –بحيث يتمكن جميع الأفراد من الحصول موارد كافية لتلبية الاحتياجات الغذائية المناسبة

-استخدام الغذاء –استهلاك الكافي مع توفر خدمات الصرف الصحي الملائم والمياه النظيفة والرعايا الصحية بهدف الوصول إلي حالة من الرفاه التغذوي تلبي

جميع الاحتياجات الفسيولوجية وهذا الأمر يبرز أهمية المدخلات غير الغذائية في الأمن لغذائي.

-**استقرار الغذاء-** حيث يتم تامين حصول السكان (أفرادا وأسرة)علي الغذاء الكافي بشكل دائم مع عدم وجود خطر الصدمات (مثل الأزمات الاقتصادية والمناخية)أو الأحداث المتكررة (مثل انعدام الأمن الغذائي الموسمي)وبالتالي فان مفهوم الاستقرار يشتمل علي بعدي التوافر والوصول للأمن الغذائي.

وذلك يعني أن يحصل كل مواطن علي احتياجاته الغذائية الضرورية علي مدار السنة دون حرمان ،سواء كان هذا الغذاء من الإنتاج المحلي أو المستورد ،وعلي الدولة القيام بتوفير الاحتياجات من الغذاء من إنتاجها المحلي ،فضلا عن توفير النقد الأجنبي لاستكمال احتياجاتها من السوق العالمي .

ب- : أبعاد مفهوم الأمن الغذائي

إن مفهوم الأمن الغذائي يأخذ أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية **و** بعد حركي ويمكن توضيح ذلك من خلال.

.1- البعد الاقتصادي و الاجتماعي لمفهوم الأمن الغذائي

إن حصول الإنسان علي الغذاء الجيد هو حق من حقوقه الأساسية وذلك صونا لكرامته وحفاظا لإنسانيته وحقه في الحياة الكريمة إذا لا يستوي كرامة الإنسان مع تعرضه لحالات من الجوع ،لذلك إن شعور الطبقات الفقرة بأنها تواجه مشكلة غذائية يخلق نوعا من عدم الاستقرار الداخلي الذي يسهم في تباطؤ زيادة معدلات التنمية الاقتصادية فان تدهور مستوي الغذاء وسوء التغذية تؤدي إلي تدهور الحالة الصحية للأفراد ويهدد من قدرتهم علي العمل نظرا لوضعهم الصحي وتقلل من إنتاجيته ،فان الفقر والجوع هي الأسباب الرئيسية وراء الحروب والمشكلات الاجتماعية التي تنشأ في بقاع دول العالم

2- البعد السياسي والأمني لمفهوم الأمن الغذائي

أن مشكلة الآمن الغذائي لم تعد قضية اقتصادية فقط ، وإنما قضية سياسية في المقام الأول وتمس عناصر الأمن القومي للدولة ،ولما كانت كثير من الدول النامية قد تعرضت لأزمات غذائية وعجزت عن توفير الغذاء لمواطنيها مما جعلها في تبعية مزمنة للأسواق الخارجية ، الأمر الذي قدم للدول المتقدمة أداة ضغط غلي الدول النامية ، فلم تعد الدول المستعمرة في حاجة لتحريك جيوشها وأساطيلها واكتفت باستخدام الغذاء كسلاح من اجل تحقيق أهدافها

ومن الأمثلة علي استخدام الغذاء كسلاح اقتصادي من اجل التأثير وتحقيق أهداف سياسية .

- أثناء أزمة الغذاء العالمي 1974 كانت الدول النامية في حاجة إلي المعونات الغذائية ،بينما كانت هذه المعونات مركزة من جانب الولايات المتحدة لكمبوديا وجنوب فيتنام .

- - وقف إمداد الغذاء إلي مصر بعد أزمة السويس وقبل حرب1967

-الحصار الإسرائيلي علي قطاع غزة .

-يؤدي نقص الغذاء يقود إلي اضطرابات داخلية مما يهدد الأمن والاستقرار الداخلي والمثال علي ذلك أحداث مصر يناير1972 عقب عزم الحكومة علي رفع أسعار سلع الغذاء والوقود وانتهت بإلغاء هذه الزيادة.

3- **البعد الحركي لمفهوم الأمن الغذائي**

يختلف الأمن الغذائي في الحاضر عنه في الماضي ، وذلك للتطورات المتلاحقة للحاجات الإنسانية ، وكذلك التطورات المتلاحقة علي حجم الموارد الاقتصادية التي تصلح لإشباع هذه الحاجات الغذائية والطرق الفنية المستخدمة

في إنتاجها وأساليب توزيع الموارد الغذائية المنتجة ، فضلا عن طبيعة الأوضاع الداخلية السائدة والتي تحدد مدي قدرة الإنسان في الحصول علي المواد الغذائية في عالم محكوم أساسا بظاهرة الندرة ، لذلك فان مفهوم الأمن الغذائي مفهوما حركيا يتغير ويتطور حيث يختلف بين المجتمعات في داخل الدولة الواحدة ويختلف في المجتمع نفسه من فترة زمنية إلي أخري

ج- : مستويات تحليل الأمن الغذائي

يمكن تناول مشكلة الأمن الغذائي بالبحث والتحليل بأتباع مستويين

1-الأمن الغذائي عليالمستوي الكلي

يمكن استعراض مفهوم الأمن الغذائي علي مستوي اقتصاد الدولة ، ومن الممكن توسيع مجال الدراسة ليشمل التحليل علي مستوي إقليمي (الوطن العربي) لذلك يمكن تعريف الأمن الغذائي علي مستوي الدولة (بأنه مدي قدرة الدولة علي تأمين عرض ملائم من الغذاء لإطعام سكانها عند أسعار معقولة بغض النظر عن التقلبات التي يمكن أن تحدث في إنتاجية المحاصيل من عام إلي لأخر)

2-الأمن الغذائي علي المستوي الجزئي

يعرف الأمن الغذائي علي مستوي الأسرة بأنة (قدرة الأسرة علي تأمين غذاء كاف لضمان مكون غذائي ملائم لكل أفرادها) والمحدد الرئيسي للأمن الغذائي علي المستوي الشخصي هو القوة الشرائية المستمدة من الدخل) لذلك نلاحظ أن الأغنياء لا يعانون من مشكلة الأمن الغذائي ، فهذا مرتبط بالفقراء الذين ينفقون نسبة كبيرة من دخولهم علي الغذاء بل أن المشكلة تكون أكثر إلحاحا في المناطق الريفية بين صغار المزارعين والعمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضا ، وفي المناطق الحضرية تتركز المشكلة في طبقة العمال غير المهرة .

د-: العوامل التييتوقف عليها مستوي الأمن الغذائي :

١-عوامل داخلية :وترتبط بالظروف الداخلية للبلد منها

-حجم السكان ومتطلباتهم الغذائية مع الأخذ بين الاعتبار أن هذه الاحتياجات تتحدد عند مستويات مختلفة .

-السياسات المتبعة من الحكومة هل مشجعة ومحفزة للقطاع الزراعي أم متحيزة ضده .

- الدخل الحقيقي في المجتمع وطريقة توزيعه بين السكان ،بما يضمن إمكانية توفير الاحتياجات الأساسية للسكان ككل .

٢- عوامل خارجية : وتتعلق بالظروف المحيطة بالاقتصاد ومدي تأثيرها منها

- موارد النقد الأجنبي التي يمكن اكتسابها بالمقدرة الذاتية للبلد عن طريق الصادرات.

- السوق العالمية للغذاء ومدي توفر المعروض من الغذاء في تلك السوق ودرجة استقرار الأسعار فيها .

- الفائض من المعروض العالمي للغذاء مثل معونات الغذاء والتسهيلات الممنوحة من الهيئات الدولية ومدي استقرارها .

ثانيا : موارد الاقتصاد الفلسطيني

يمكن تقسيم موارد الاقتصاد الفلسطيني إلي موارد أرضية وموارد مائية وموارد بشرية

١- الموارد الأرضية في فلسطين

تبلغ مساحة فلسطين الطبيعية 2.60232 مليون دونم وسوف تقتصر هذه الدراسة على الأراضي الفلسطينية التي احتلتها السلطات الإسرائيلية عشية حرب حزيران - يونيو 1967 البالغ مساحتها6.015 مليون دونم وهي تشمل أراضي الضفة الغربية التي تبلغ مساحتهاوقطاع غزة .

بلغت مساحة الضفة الغربية5.650 مليون دونم وتتميز بتنوع التضاريس والسمات السطحية وارتفاعاتها المختلفة التي تصل إلي1020متر فوق مستوى سطح البحر وقد كان لهذه الارتفاعات الأثر الواضح في زيادة كمية الأمطار المتساقطة وتشكيل النمط المحصولي من خلال توجه المزارعين نحو الزراعة البعلية خاصة الزيتون، كما كان أيضا للانخفاض التي قد تصل إلى 375متر تحت مستوى سطح البحر الأثر الواضح في زراعة بعض المحاصيل في غير موسمها ، وتشتمل الضفة الغربية على ثلاثة أنواع من التربة هي تربة الرمال الحمراء وتربة الرندزينا والتربة الطفالية الرملية .

أما مساحة قطاع غزة فقد بلغت 365ألف دونم حيث تميزت بأراضيها الساحلية المنبسطة التي تنحدر تدريجيا كلما اتجهنا غربا والتي تخلو من أي ارتفاعات مما أدى إلى انخفاض كمية الأمطار المتساقطة عليها مقارنة بالضفة الغربية الأمر الذي ساعد المزارعين على التوجه نحو الزراعة المروية ،وتشتمل أراضي قطاع غزة على ثلاثة أنواع من التربة وهي تربة اللوس وتربة البحر الأبيض المتوسط وتربة الكثبان الرملية المحاذية للبحر المتوسط .

وعلى الرغم من المساحة الجغرافية الصغير للأراضي الفلسطينية فقد كان لتنوع المناخ واختلاف التضاريس وتنوع التربة في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة الأثر الواضح في تنوع المحاصيل الزراعية للأراضي الفلسطينية

ويمكن تقسيم الأراضي الفلسطينية حسب البيئة الزراعية إلي ٥اقاليم تختلف في مناخها وتضاريسها مما أدي إلي تنوع الإنتاج الزراعي.

أ-إقليم وادي الأردن

بلغت مساحة إقليم وادي الأردن 400 ألف دونم ،ويتراوح انخفاضها عن مستوى سطح البحر ما بين 90-370 متر ، مما يجعلها تمتاز بمناخها الحار صيفا ، الدافئ شتاء ، الأمر الذي جعلها ملائمة لزراعة بعض المحاصيل في غير موسمها.

وتعتبر أراضي وادي الأردن من أهم الأراضي الزراعية خصوبة في الضفة الغربية ،حيث تعتمد على المياه الجوفية المستخرجة من الآبار الارتوازية والينابيع ، نظرا لانخفاض معدل سقوط الأمطار التي تراوحت ما بين100-200 ملم على تربتها شبة الرملية ، ويسود الإقليم زراعة الحمضيات ، والعنب والخضروات .

ب-إقليم المرتفعات الوسطى

يعتبر إقليم المرتفعات الوسطى اكبر مساحات الأقاليم الزراعية في الأرضي الفلسطينية إذ بلغت مساحته 3.5مليون دونم ، يشتمل على الجبال التي يتراوح ارتفاعاتها ما بين400-1020 متر فوق سطح البحر ، مما أدى إلى ارتفاع معدل سقوط الأمطار على تربته الحمراء التي تراوحت ما بين 300 ملم عند التلال الجنوبية و600ملم في الأجزاء الشمالية ،يمما ساعد على زراعة الأشجار البعلية خاصة الزيتون

ج-إقليم منحدرات الشرقية

بلغت مساحة الإجمالية لأراضي المنحدرات الشرقية1.5 مليون دونم ، وتعتبر منطقة انتقالية بين مناخ البحر الأبيض المتوسط ، والمناخ شبه الصحراوي ، آذ تتراوح كمية الأمطار المتساقطة عليها ما بين 150-300 ملم ، مما يجعلها منطقة شبه قاحلة في معظمها ، لذلك تنتشر زراعة الشعير وبعض المحاصيل الهامشية .

وعلى الرغم من قيام السلطات الإسرائيلية بمصادرة الجزء الأكبر منها إلا أنها تعتبر مراعي جيدة للعديد من التجمعات البدوية في تلك المنطقة .

د-الإقليم شبه الساحلي

يشتمل إقليم شبه الساحلي على الأرضي محافظتي جنين وطولكم في شمال الضفة الغربية ، إذ بلغت مساحته400 ألف دونم ، ويتميز بارتفاع معدل سقوط الأمطار على تربته الرسوبية التي تتراوح ما بين ٣٠٠-476 ملم مما يساعد على زراعة المحاصيل البعلية من الخضروات والحمضيات .

ه-الإقليم الساحلي قطاع غزة

بلغت المساحة الإجمالية لإقليم المنطقة الساحلية 365ألف دونم ، يسوده مناخ شبه صحراوي إذ يتأثر بنوعين من المؤثرات المناخية

-المناخ البحري نتيجة قربه من البحر الأبيض المتوسط

-المناخ الصحراوي نتيجة قربه من صحراء النقب وصحراء شبه جزيرة سيناء

يختلف معدل سقوط الأمطار في شمال الإقليم عنه في الجنوب ، إذ تصل في الشمال 433 ملم إما في الأجزاء الجنوبية فبلغت236 ملم تبعا للموسم 2014ونظرا لانخفاض معدلات سقوط الأمطار على التربة الخصبة خاصة في الأجزاء الجنوبية من الإقليم مما أدى إلى الاعتماد على الآبار في الزراعة ويسود الإقليم زراعة الخضروات والحمضيات.

٢- الموارد المائية في الأراضي الفلسطينية

تعتبر المياه موردا اقتصاديا استراتيجيا فهي تمثل عصب الحياة ، وأساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة ، والتنمية الزراعية على وجه الخصوص.

أ-مصادر المياه في الضفة الغربية

تنقسم مصادر المياه في الضفة الغربية إلي مصادر سطحية ومصادر جوفية وتشتمل مصادر المياه السطحية علي مياه الأمطار ومياه الأنهار .

١-الأمطار

تعتبر الأمطار المصدر الرئيسي للموارد المائية في الضفة الغربية،ويمكن توضيح الاختلافات في معدلات سقوط الأمطار في الضفة الغربية من خلال تقسيم الضفة الغربية إلى أربع مناطق:

-المناطق التي يصل معدل سقوط الأمطار فيها إلى نحو476.4 ملم ، وتتمثل في المحافظات الوسطى رام الله والقدس باستثناء أريحا

-المناطق التي يصل معدل سقوط الأمطار فيها إلى نحو378.8 ملم ، وتتمثل في المحافظات الجنوبية مثل محافظة الخليل

-المناطق التي يصل معدل سقوط الأمطار فيها على نحو 297.4ملم وتتمثل في المحافظات الشمالية جنين

-المناطق التي يصل معدل سقوط الأمطار فيها نحو 177.1 ملم ،و تتمثل في محافظة أريحا

وكان لارتفاع معدل سقوط الأمطار في الضفة الغربية خاصة في المحافظات الشمالية والمحافظات الوسطى ، أثره الواضح في تشكيل النمط المحصولي من خلال التوجه شبه الكامل نحو زراعة المحاصيل البعلية التي شكلت91.25 % من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة بالضفة الغربية .

٢-الأنهار والأودية

نهر الأردن هو مجرى مائي دولي يمر في مجراه الأدنى بمنطقة الضفة الغربية التي هي في نفس الوقت منطقة مصب ، وكان الفلسطينيون يستخدمون جزءا من مياهه باعتبارها خاضعة للإدارة الأردنية حتى عام1967 ، إلا أن إسرائيل بعد احتلالها للمنطقة أعلنت السيادة الجغرافية المطلقة على النهر في ذلك الجزء ، وتقوم السلطات الإسرائيلية بضخ440 مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن على مناطق التجمعات اليهودية في المنطقة الساحلية ومنطقة النقب وبذلك تستنفذ الجزء الأكبر من مياه نهر الأردن، بينما الجزء المتبقي من المياه في المجرى الأدنى من النهر والواقع ضمن الضفة الغربية فهي عبارة عن مياه ملوثة بالأملاح الطبيعية، والسيول الآتية من الحقول كما يتم صرف مياه الصرف الصحي والصناعي من مستوطنات الضفة الغربية إلى النهر بهدف القضاء على أية فرصة للفلسطينيين للاستفادة منه.

كما تحتوي الضفة الغربية على مجموعة من الأودية التي تراوحت كمية المياه فيها ما بين40-50 مليون متر مكعب سنويا ، ومن أهم هذه الأودية وادي أم العدس الذي يقع في جنوب محافظة الخليل ، ووادي البحيرة ، ووادي افجاس ووادي نعمة.

٣-الآبار

تعتبر مياه الآبار المصدر الثاني للموارد المائية في الضفة الغربية نظرا لتوجه المزارعين إلى الاعتماد على مياه الأمطار كمصدر أساسي في الزراعة ، لذلك نلاحظ أن عدد الآبار والكمية المضخوخة في الضفة الغربية منخفضة مقارنة بقطاع غزة ، حيث بلغت كمية المياه المضخوخة من الآبار75.6 مليون متر مكعب خلال عام 2014، وتتوزع الآبار ما بين الآبار التي تستخدم لأغراض الزراعة والآبار التي تستخدم للاستعمال المنزلي حيث بلغت كمية المياه المضخوخة لأغراض الزراعة34.2مليون متر مكعب ، بينما بلغت كمية المياه المضخوخة للاستعمال المنزلي41.4 مليون متر مكعب للعام نفسه

٤-الينابيع

تشكل الينابيع احد المصادر المائية الهامة للموارد المائية ، حيث بلغت كمية المياه المضخوخة28.2مليون متر مكعب وتعتبر معظم الينابيع موسمية حيث يتذبذب إنتاجها حسب كمية الأمطار المتساقطة ، وعلى الرغم من ذلك التذبذب إلا أن الينابيع تعتبر مصدرا رئيسيا لتلبية احتياجات المزارعين في بعض محافظات الضفة الغربية مثل أريحا و نابلس

٥- المياه المشتراه من شركة ميكروت في الضفة الغربية

نظرا للعجز المالي التي تعاني منه الأراضي الفلسطينية قامت السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام 2014 بشراء 63.5 مليون متر مكعب من شركة ميكروت و استهلكت الضفة الغربية 60 مليون متر مكعب أي ما يعادل 94.5 % من إجمالي الكمية المشتراه من شركة ميكروت .

ب-مصادر المياه في قطاع غزة

يعتبر قطاع غزة من المناطق التي تندر فيها مصادر المياه السطحية حيث يخلو القطاع من الأنهار أو البحيرات سوى بعض الأودية التي يسيل فيها مياه الأمطار بعد تساقطها لذلك يعتمد المزارعون اعتمادا كبيرا على المياه الجوفية المتدفقة من الخزان الجوفي عبر الآبار لري المحاصيل الزراعية ، وتختلف كمية ونوعية المياه في الخزان الجوفي من مناطق لأخرى تبعا لكمية الأمطار المتساقطة والكمية المسحوبة ، وتشتمل المياه السطحية علي مياه الأمطار والأنهار .

١- الأمطار

تعتبر مياه الأمطار احد مصادر المياه في قطاع غزة حيث يختلف معدل سقوطها من سنة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى ،ويمكن توضيح الاختلافات في معدلات سقوط الأمطار في قطاع غزة من خلال تقسيم قطاع غزة إلى ثلاثة مناطق .

- المناطق التي يصل معدل سقوط الأمطار فيها إلى نحو٦٢٩.٥ ملم وتتمثل في المحافظات الشمالية (محافظة بيت حانون) .

- المناطق التي يصل معدل سقوط الأمطار فيها إلى نحو٤٢٢ ملم ، وتتمثل في المحافظات الوسطي (محافظة دير البلح).

- المناطق التي تصل معدل سقوط الأمطار فيها إلى نحو352ملم وتتمثل في المحافظات الجنوبية (محافظة رفح).

وقد أدى الانخفاض في معدلات سقوط الأمطار خاصة في المناطق الجنوبية من قطاع غزة إلى الاعتماد شبه الكامل على زراعة المحاصيل المروية التي بلغت 67.5% من إجمالي المساحات المزروعة .

٢- الأنهار والأودية

يخلو قطاع غزة من مصادر المياه السطحية باستثناء بعض الأودية التي يجري فيها الماء في فصل الشتاء وأهمها وادي غزة وقد تم تقدير معدل الجريان السنوي لوادي غزة ب20-30 مليون متر مكعب ،و قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالسيطرة على الكميات الأكبر من مياه وادي غزة لذلك لا يتم الاستفادة منه بالشكل الأمثل في الوقت الحالي ، كما يشتمل قطاع غزة على أودية أخرى مثل وادي السلقا ووادي بيت حانون ولا يتم الاستفادة منها إلا بقدر ضئيل .

- المياه الجوفية في قطاع غزة تشتمل علي الآبار والينابيع

تعتبر المياه المضخوخة من الآبار هي المصدر الرئيسي للموارد المائية في قطاع غزة وقد ازدادت أهميتها اثر التوسع في زراعة الدفيئات الزراعية ، بالإضافة إلى زراعة بعض المحاصيل التي تستهلك كميات كبيرة من المياه كالزهور مما أدى إلى حفر مزيد من الآبار.

٣- الآبار

تعتمد الزراعة في قطاع غزة بشكل رئيسي على الآبار التي تشكل المورد الرئيسي لتلبية احتياجات المزارعين ، وقد بلغت كمية المياه المضخوخة من الآبار 170.7 مليون متر مكعب أي ما يعادل 69.3 % من الكمية المضخوخة من الآبار خلال العام 2014، و تساوت كمية المياه المضخوخة من الآبار للاستخدام في الزراعة مع كمية المياه المضخوخة من الآبار للاستخدام المنزلي التي بلغت 85مليون متر مكعب لكل منهما .

٤- الينابيع

يخلو قطاع غزة ، من أي ينابيع تذكر ، ويتم الاعتماد على الآبار بصورة مكثفة في عملية ري المحاصيل .

٥- المياه المشتراه من شركةميكروت في قطاع غزة

وعلى الرغم من ارتفاع كمية المياه المضخوخة من الآبار إلا انه لا تكفي لسد احتياجات السكان في قطاع غزة ، لذلك تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بشراء المياه من (شركة مكروت الإسرائيلية)،وقد استهلك قطاع غزة خلال العام 2014حوالي 3.5 مليون متر مكعب أي ما يعادل 5.5% من إجمالي كمية المياه المشتراه من شركة مكروت الإسرائيلية.

ومن الجدير ذكره أن سعر المتر المكعب من المياه المشتراه 1.3-1.7- شيكل في حين أن تكلفة استخراجه لا يتعدي0.20-0.30 من الشيكل وهو نفس السعر في الضفة الغربية .

٣- مورد بشرية

بلغ عدد السكان في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) 4.749 مليون نسمة عام 2015 منهم2.413 مليون ذكر و2.336 مليون أنثي، ويتسم المجتمع الفلسطيني بأنة مجتمع فتي حيث يشكل الأفراد اقل من 15 سنة 39.7%من إجمالي عدد السكان، في المقابل يشكل الشباب (15-29)سنة 30% ، ويشكل كبار السن 65 فأكثر2.9%من مجمل سكان فلسطين ،وبلغت نسبة القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية للأفراد 15سنة فأكثر45.8% عام 2015و نسبة مشاركة الذكور في القوي العاملة من مجموع الذكور ضمن سن العمل71.9%بينما بلغت مشاركة الإناث19.1% لنفس العام وكانت أعلي نسبة مشاركة للقوى العاملة للفئة العمرية (25-35)سنة التي بلغت 61.4% بواقع

90.5%للذكور ،و31.1%للإناث،وبلغت معدل الأمية في الأراضي الفلسطينية عام ٢٠١٥ حوالي3.3% .

ثالثا: قياس الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية

قام برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة والاونروا بتقسيم الأسر الفلسطينية إلي أربع مجموعات فيما يتعلق بالأمن الغذائي عام2014.

1-اسر أمنة غذائيا : الأسر القادرة علي تأمين استهلاك غذائي كاف دون الحاجة إلي استخدام استراتيجيات التكيف والمواجهة مع القدرة علي تأمين الاحتياجات الضرورية الغذائية وغير الغذائية.

2-اسر أمنة غذائيا جزئيا : الأسر التي تواجه خطر عدم القدرة علي الحفاظ علي استهلاك ما يكفي من الغذاء والأسر التي لديها موارد مالية كافية ولكنها لا تستطيع توفير نظام غذائي بالمستوي المقبول .

3-أسر تعاني انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة : الأسر التي تواجه صعوبات في توفير كمية أو نوعية الطعام المستهلك وذلك بسبب محدودية الموارد المالية وهذه الأسر غالبا ما تلجأ إلي استراتيجيات التكيف والمواجهة لتامين احتياجات الغذاء الضرورية.

4-أسر تعاني انعدام الأمن الغذائي الشديد:الأسر التي تعاني فجوة استهلاك كبيرة ولا تستطيع في نفس الوقت ردم هذه الفجوة من خلال سبل التقنيين أو آليات التكيف .

لقد جري أول تقييم للأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية عام ٢٠٠٣ من خلال ثلاث منظمات دولية (منظمة الأغذية والزراعة ،برنامج الغذاء العالمي ،

الاونروا) وقد شكل هذا المرجع الأساسي لتقييم تطور مستوي الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة .

ولقد خلص التقييم إلي أن العوامل الرئيسية التي تؤثر علي الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية هي القيود الإسرائيلية المشددة ، وقد أثرت هذه القيود بصورة سلبية علي إمكانية الحصول علي الغذاء إذ حالت دون القدرة الاقتصادية للحصول علي الغذاء بسبب فقدان الوظائف ومصادر الدخل ، كما أكد تقييم2007 أن الأراضي الزراعية المنتجة قد تأثرت إلي حد كبير بإجراءات الإغلاق والعزل عن الأسواق في المراكز الحضرية الأهلة بالسكان ، وان المساعدات الغذائية أصبحت لها أهمية كبيرة كمصدر لغذاء السكان .

بلغ معدل انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية 28.6% عام2014مما يعني أن 1.6مليون شخص لم تتوفر لديهم الموارد الغذائية الكافية لتلبية احتياجاتهم الغذائية،وقد توزعت هذه النسبة بين13.4%تعاني حرمانا شديدا و13.4%تعاني حرمانا متوسطا في المقابل بلغت نسبة الأسر الآمنة غذائيا ٧٣.٣% توزعت بين اسر أمنة غذائيا بشكل جزئي ١٥%وبين اسر أمنة غذائيا كليا ٥٨.٣%.

تشير بيانات 2014إلي استمرار فجوة الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية فإن نسبة الأسر غير الآمنة غذائيا في قطاع غزة قد انخفضت من ٦٠% عام2009 إلي44% عام2011 يرجع ذلك في المقام الأول إلي المساعدات الدولية وتجارة الأنفاق لترتفع إلي46.7% عام 2014 نتيجه إغلاق الأنفاق وارتفاع معدل البطالة فضلا عن الحرب وما نتج عنها من خسائر مادية وبشرية هذا يعني أن نصف اسر قطاع غزة تعاني من انعدام الأمن الغذائي،بينما في الضفة الغربية انخفضت نسبة الأسر غير الأمن غذائيا من 22.1%عام2013إلي16.3% عام٢٠١٤ بسبب دخول العامين الفلسطينيين في إسرائيل .

وإذا ما تمت المقارنة بين المنطقتين من حيث الأسر التي تعاني من انعدام شديد في الأمن الغذائي يتضح أن قطاع غزة 28.4% بينما النسبة ضئيلة في الضفة الغربية لا تتجاوز 5.5%،كما يلاحظ أن هناك فوارق أيضا بين المنطقتين في نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة 10.8% في الصفة العربية مقابل 18.3% في قطاع غزة .

أما نسبة الأسر الآمنة غذائيا في الضفة الغربية 83.7%(13.3%أمنا جزئيا و70.4%أمنا بشكل جزئي)أما في قطاع غزة بلغت 53.4%(18.3%أمنا جزئيا و ٣٥.١%أمنا بشكل جزئي).

وكانت نسبةانعدام الأمن الغذائي بين اللاجئين في الضفةالغربية (22.4 %) , اعلي مع غيراللاجئين(13.7%) وبلغت نسبة الأسر التي تعاني انعداما شديد8% بين اللاجئين مقابل 4.5% من غير اللاجئين كانت النتائج في قطاع غزة مغايرة للضفة الغربية حيث بلغت نسبة الأسر التي تعاني انعداما شديد44.7% بين اللاجئين مقابل 49.3% من غير اللاجئين ويعزى ذلك بالمقام الأول إلى المساعدات التي تقدمها الأونروا للاجئين في قطاع غزة.

تعاني الأسر في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية من اعلي نسب انعدام الأمن الغذائي 29.4%تليها المناطق الريفية ١٩.٧% ومن ثم المدن 13.9% أما في قطاع غزة فان النتائج متغايرة حيث بلغت نسب انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية ٤٧%تليها المناطق الريفية ٤٥.٧% ومن ثم المخيمات 40.8%و يشهد الأمن الغذائي بشكل عاما تحسنا في المناطق الريفية لقدرتها علي توفير الغذاء من بعض الأنشطة الزراعية المنزلية .

يعتبر جنس رب الأسرة من المحددات مستوى الأمن الغذائي حيث أن ربع الأسر التي يعيلها ذكور عانت من انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية عام2014 مقارنة بثلث الأسر التي تعيلها نساء وقد بلغت نسبة انعدام الأمن

الغذائي للأسر التي يعيلها ذكور في الضفة الغربية 15.2% مقابل 24.5% نسبة انعدام الأمن الغذائي للأسر التي تعيلها الإناث.

أما في قطاع غزة فان الجنس لا يشكل متغيرا مهما حيث أن النسب متقاربة حيث بلغت نسبة انعدام الأمن الغذائي للأسر التي يعيلها ذكور ٤٦.١% مقابل 49.5% نسبة انعدام الأمن الغذائي للأسر التي تعيلها الإناث.

حدث تغيرات لأسعار السلع الضرورية عام ٢٠١٤ مقارنا بعام ٢٠١٣ فقد ارتفعت الخضروات الطازجة ب٤.٤٤ %والارز٥.٩٧%الأرز،ومنتجات الألبان والبيض ١١.٠٨ %و والفواكه الطازجة ٥.٩٦% بينما انخفضت أسعار سلع ضرورية أخري ب٦.٢٨%للحوم الطازجة،السكر١٠.٠٢%،والدواجن الطازجة ١.٢١% والطحين٥.٢ %.

رابعا : الاكتفاء الذاتي في الأراضي الفلسطينية2003-2014

يتوزع الإنتاج الزراعي إلي قسمين رئيسيين وهما المجموعة الغذائية النباتية والمجموعة الغذائية الحيوانية وسوف يتم دراسة الإنتاج والاستهلاك والصادرات والواردات بالإضافة إلي نسبة الاكتفاء الذاتي للمجموعات الغذائية

المجموعة الغذائية النباتية

بلغت الصادرات الكلية لعام2014 حوالي934 مليون دولار بينما بلغت الصادرات الزراعية 67 مليون دولار وهي ما تمثل 7.2% من مجموع الصادرات ،أما الصادرات الغذائية فقد بلغت لنفس العام48.4مليون دولار ، أما الواردات الكلية لعام2014 بلغت 5683 مليون دولار، و بلغت الواردات الزراعية 127مليون دولار وهي ما تمثل 2.23% من مجموع الواردات ،أما الواردات الغذائية فقد بلغت 95.25مليون دولار لنفس العام .

أ-تطور حجم الحبوب2003-2014

انخفضت المساحة المزروعة بالحبوب في الأراضي الفلسطينية من 33.66 ألف هكتار عام2003 إلي23.98 ألف هكتار عام 2014 ، مما أدي إلي تراجع كمية الإنتاج الإجمالية من الحبوب في الأراضي الفلسطينية لتبلغ51.56 ألف طن بعد أن بلغت66.59 ألف طن لنفس الفترة ،علي الرغم من تحسن الإنتاجية التي ارتفعت من1979 كجم /هكتار عام2003 إلي 2150 كجم /هكتار عام 2014.

لقد بلغت كمية صادرات الحبوب للأرضي الفلسطينية 2.08 ألف طن بقيمة0.76 مليون دولار عام2014 ، بينما بلغت كمية واردات الحبوب لنفس العام 494.63ألف طن بقيمة 165.59مليون دولار مما يعني عجز في الميزان التجاري بكمية492.55طن وبقيمة 164.83 مليون دولار .

انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب في الأراضي الفلسطينية من ١٦.٣٥% عام ٢٠٠٣ إلي9.48% عام 2014نتيجة الممارسات الإسرائيلية من حصار وإغلاق لقطاع غزة .

-تطور حجم إنتاج القمح 2003-2014

انخفضت المساحة المزروعة بالقمح من21.66 ألف هكتار عام2003 إلي .10 94 ألف هكتار في العام 2014 ،بينما بلغت إنتاجية القمح للعام 2014 حوالي1796 كجم /هكتار بعد أن بلغت2042 كجم /هكتار مما أدي إلي انخفاض كمية الإنتاج من القمح إلي 65 .19 ألف طن عام2014 بعد أن كانت44.23 في العام2003.

لالقد بلغت كمية صادرات من القمح في الأراضي الفلسطينية1.41 ألف طن بقيمة0.54 مليون دولار عام2014 ، بينما بلغت كمية الواردات من القمح للعام 2014 حوالي357.82 ألف طن ،بقيمة125.95مليون دولار مما أدي إلي عجز

في الميزان التجاري بكمية 356.41 ألف طن بقيمة 125.45 مليون دولار، وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح والدقيق في الأراضي الفلسطينية 5.23% عام ٢٠١٤ بعد أن بلغت16.35 % عام 2003يرجع أسباب انخفاض المساحة المزروعة بالقمح بسبب قلة الأرباح للدونم وهذا مردة إلي زيادة تكاليف الإنتاج وتدهور الأصناف المستخدمة حيث يمنع الاحتلال من دخول أصناف ذات إنتاجية عالية وقلة مقاومتها للأمراض بالإضافة إلي الزحف العمراني و الممارسات الإسرائيلية من مصادرة للأراضي و حصار و إغلاق لقطاع غزة وقلع أشجار .

ب-تطور حجم إنتاج الخضراوات 2003-2014

بلغت المساحة المزروعة بالخضار في الأراضي الفلسطينية عام 2014 حوالي12.94 ألف هكتار مقارنة13.24 ألف هكتار عام 2003، حيث ارتفعت كمية الإنتاج من الخضار من229.86ألف طن عام2003 ليبلغ في العام 2014 حوالي645.02 ألف طن ،ويرجع ذلك نتيجة زيادة الإنتاجية في الأراضي الفلسطينية من الخضار من17363كجم /هكتار عام2003 إلي49849كجم /هكتار .

بلغت كمية الصادرات من الخضراوات لعام 2014حوالي 42.70ألف طن بقيمة 31.73مليون دولار بينما بلغت كمية الواردات لنفس العام20.46 ألف طنبقيمة11.10مليون دولار وبلغت كمية الفائض من الخضروات عام ٢٠١٤ حوالي ٢٢.٢٤ بقيمة ٢٠.٥٣مليون دولار وقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الخضراوات لنفس العام103.57%.

ج-تطور حجم إنتاج الخيار2003-2014

ارتفعت المساحة المزروعة من الخيار في الأراضي الفلسطينية من2.22 ألف هكتار إلي2.50 ألف هكتار عام 2014 ، ارتفعت الإنتاجية بنسبة كبيرة من

16.887 كجم/هكتار عام 2003 إلي ١٠٧.٥٧٦ كجم/هكتار عام 2014 مما أدي إلي زيادة كمية الإنتاج من الخيار من 237.74 ألف طن إلي ٢٦٨.٩٤ طن لنفس الفترة .

د-تطور حجم إنتاج البقوليات 2003-2014

انخفضت مساحة البقوليات في الأراضي الفلسطينية نظرا لعدم قدرتها علي تغطية تكاليفها والتوجه نحو زراعة محاصيل أخري ،حيث انخفضت من 4.45 ألف هكتار عام2003إلي1.00 ألف هكتار في العام2014 مما أدي إلي انخفاض كمية الإنتاج لتبلغ في عام 2014 حوالي 1.40 ألف طن بعد أن كانت قد بلغت في العام2003 حوالي 3.99 ألف طن.

ونظرا للتطور التكنولوجي المستخدم في الأراضي الفلسطينية في مجال الزراعة فقد ارتفعت إنتاجية المحاصيل البقوليات من 1002كجم /هكتار في العام 2003 الي1400كجم /هكتار في العام 2014.

بلغت كمية الصادرات من البقوليات لعام 2014حوالي 0.97ألف طن بقيمة 1.28مليون دولار بينما بلغت كمية الواردات لنفس العام 12.45الف طن بقيمة11.60مليون دولار ـوقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من البقوليات لنفس العام 10.87%كما هو موضح في الجدول رقم (35)

ه-تطور حجم إنتاج الدرنات والجذور2003-2014

انخفضت المساحة المزروعة في الأراضي الفلسطينية من 2.44 ألف هكتار عام 2003 إلي 1.78 ألف هكتار عام2014 مما صاحبه انخفاض في كمية الإنتاج من75.21 ألف طن عام 2003 إلي57.28 ألف طن عام2014 مع الرغم من ارتفاع الإنتاجية من30.785كجم /هكتار إلي 32.180كجم /هكتار لنفس الفترة.

-تطور حجم إنتاج البطاطس2003-2014

انخفضت المساحة المزروعة بالبطاطس في الأراضي الفلسطينية من1.90 ألف هكتار عام2003 الي 1.78 ألف هكتار عام2014 وقد ارتفعت كمية الإنتاج الإجمالي من56.57 ألف طن عام2003 إلي 57.28 ألف طن عام 2014 نتيجة تحسن الإنتاجية لمحصول البطاطس في الأراضي الفلسطينية من29.791 كجم /هكتار إلي 32.180كجم /هكتار لنفس الفترة .

بلغت كمية الصادرات من البطاطس لعام 2014حوالي 0.15ألف طن بقيمة 0.07مليون دولار بينما بلغت كمية الواردات لنفس العام 0.73الف طن بقيمة 0.43 مليون دولار -وقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من البطاطس لنفس العام 99% .

و-تطور حجم إنتاج البذور الزيتية 2003-2014

انخفضت المساحة المزروعة بالبذور الزيتية من93.12 ألف هكتار في العام 2003 إلي71.48 ألف هكتار في العام 2014، مما أدي إلي انخفاض كمية الإنتاج من ١٤٣.٨٩ ألف طن عام2003 إلي 98.30 ألف طن عام2014 نتيجة الممارسات الإسرائيلية مما يستدعي إلي استيراد 4.49ألف طن بقيمة 4.74مليون دولار عام 2014.

س- تطور حجم إنتاج الزيتون 2003-2014

يعتبر الزيتون من أهم المحاصيل التي ينتجها المواطن الفلسطيني حيث انه يستخدم بشكل رئيسي لإنتاج الزيت ويمثل الصنف المحلي المزروع (ألصري والسوري) نحو ٨٥% من المساحة المزروعة بأشجار الزيتون .

ونظرا لاعتداءات الإسرائيلية علي الأراضي المزروعة بأشجار الزيتون علي وجه الخصوص وما تعرضت له من اقتلاع ومصادرة انخفضت مساحة أشجار الزيتون من 92.72 ألف هكتار عام 2003إلي71.38 ألف هكتار عام ٢٠١٤، وقد صاحبه انخفاض كمية الإنتاج من141.35 ألف طن إلي98.04 ألف طن عام2014 ،علي الرغم من ارتفاع إنتاجية الزيتون من1524كجم /هكتار في العام2003 إلي 1738كجم /هكتار في العام 2014.

ش- تطور حجم إنتاج الفاكهة 2003-2014

بلغت المساحة المزروعة في الأراضي الفلسطينية في العام2014 حوالي11.61 ألف هكتار بعد أن بلغت عام2003 حوالي21.65 ألف هكتار، وقد انخفض عدد الأشجار المثمرة في الأراضي الفلسطينية من5372.89 عام 2003إلي2032.29 ألف شجرة عام2014 مما أدي إلي تراجع ملحوظ في كمية الإنتاج ليبلغ 108.70 ألف طن عام2014 بعد أن بلغت177.36 ألف طن عام2003 وقد كان السبب الرئيسي لهذا التراجع الممارسات الإسرائيلية من تجريف ومصادرة الأراضي خاصة المزروعة بالموالح التي انخفضت المساحة المزروعة بالموالح من 3.22 ألف هكتار، عام2003 إلي1.57 ألف هكتار، عام 2014.

انخفضت عدد الأشجار المثمرة من الموالح من 1166.48 ألف شجرة عام 2003 إلي 680.03 ألف شجرة عام2014 وقد تلا انخفاض في كمية الإنتاج من الموالح من82.58 عام2003 مقارنة 44.18عام 2010 بنسبة تراجع بلغت حوالي47 %.

وبلغت كمية الصادرات من الفاكهة لعام 2014حوالي 17.78ألف طن بقيمة 14.30مليون دولار بينما بلغت كمية الواردات لنفس العام52.00 ألف

طنبقيمة34.15مليون دولار وقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الخضراوات لنفس العام76.05% كما هو موضح في الجدول رقم (35).

ص- تطور حجم إنتاج السكريات والأرز

تعتمد الأراضي الفلسطينية علي محاصيل يتم استيرادها بالكامل من الخارج ولا ينتج منها شئ مثل السكريات والأرز حيث يتم استيرادها بالكامل من الخارج علي الرغم من أن هاتان السلعتين تعتبرا من المواد الرئيسية التي تمس جميع فئات المجتمع ، و تبلغ كمية الواردات من السكريات37.32 ألف طن بقيمة 18.69مليون دولار عام 2014 بينما تبلغ كمية الواردات من الأرز0.20 ألف طن بقيمة0.15 مليون دولار عام 2014

جدول (1)

تطور المساحة والإنتاجية والإنتاج لبعض المحاصيل لعامي -2014 2003المساحة هكتار /الإنتاجية طن هكتار الإنتاج الطن

عام 2003			2014		
المحصول	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
الحبوب	32.93	2163	71.23	32.98	2150	51.56
القمح	21.26	2045	43.48	10.94	1786	19.65
الشعير	10.86	1750	19.00٠	5.10	1484	7.57
الخضر	15.22	19595	298.23	12.94	49849	545.05
الخيار	2.31	16325	37.71	2.50	1077576	268.94

البقوليات	4.35	917	3.99	0.850	1400	10400
الدرنات والجذور	2.12	30259	64.15	1.38	34072	47.02
البطاطس	1.84	30668	56.43	1.37	34212	46.87
الزيتون	91.50	1524	141.35	72.38	1738	98.04

المصدر :جامعة الدول العربية الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد رقم 35 المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم 2015،ص145

2-المجموعة الغذائية الحيوانية

تحتل هذه المجموعة أهمية خاصة باعتبارها المصدر الأساسي للبروتين ويتجه الاستهلاك من الأغذية الحيوانية إلي التزايد متمشيا مع اتجاه متوسط الدخل الفردي وزيادة الوعي التغذوي

أ- تطور حجم الإنتاج من اللحوم البيضاء خلال الفترة 2003-2014

انخفض إنتاج الأراضي الفلسطينية من اللحوم البيضاء من57.71 ألف طن في العام 2003 إلي56.000 ألف طن في العام 2014مما أدي إلي استيراد11.88 ألف طن بقيمة 52 .23مليون دولار وقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم البيضاء لنفس العام51 .82% كما هو موضح في الجدول التالي رقم (35)

ب-تطور حجم الإنتاج من اللحوم الحمراء خلال الفترة 2003-2014

لقد انخفض إنتاج الأراضي الفلسطينية من لحم اللحوم الحمراء من18.40 ألف طن عام 2003إلي 8.80 ألف طن عام 2014 مما أدي إلي استيراد7.87 ألف طنبقيمة 34.55 مليون دولار وقد بلغت نسبة الاكتفاء

الذاتي من اللحوم الحمراء لنفس العام 53.16%كما هو موضح في الجدول التالي رقم (35)

ج - تطور حجم الإنتاج من اللبن خلال الفترة 2003-2014

ارتفع إنتاج اللبن من 183.65 ألف طن إلي501.0 ألف طن في العام2014 ، بلغت كمية الصادرات من اللبن لعام 2014حوالي 4.22ألف طن بقيمة 3.91 مليون دولار بينما بلغت كمية الواردات لنفس العام16.72 ألف طن بقيمة21.38مليون دولار وقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من اللبن لنفس العام87.41% كما هو موضح في الجدول رقم (35)

د- تطور حجم الإنتاج من البيض خلال الفترة 2003-2014

وأما إنتاج البيض فقد انخفض من33.92 ألف طن في العام20003 إلي 29.000ألف طن في العام2014 مما أدي إلي استيراد البيض التي بلغت عام 2014حوالي4.92 ألف طن بقيمة10.29 مليون دولار

ه- تطور حجم الإنتاج من العسل خلال الفترة 2003-2014

علي الرغم من انخفاض عدد خلايا النحل إلا أن إنتاج العسل قد ارتفع من0.47 ألف طن في العام203 مقارنا0.48 ألف طن عام2014 تحقق الأراضي الفلسطينية الاكتفاء الذاتي من العسل ولا يوجد استيراد من العسل .

و- تطور حجم الإنتاج من الأسماك خلال الفترة 2003-2014

بلغت كمية الأسماك التي تم اصطيادها في العام 2014حوالي 2.86طن وبلغت كمية الصادرات من الأسماك لعام 2014حوالي0.19ألف طن

بقيمة0.55مليون دولار بينما بلغت كمية الواردات لنفس العام4.01 ألف طن بقيمة12.09مليون دولار وقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك لنفس العام42.79% كما هو موضح في الجدول التالي رقم (2)

جدول (2)

كمية وقيمة الميزان التجاري ونسبة الاكتفاء الذاتي من الإنتاج النباتي والحيواني للعام 2014

الكمية بألف طن ، القيمة مليون دولار

	الإنتاج	الصادرات		الواردات		الميزان التجاري		المتاح	الاكتفاء
	كمية	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	للاستهلاك *	الذاتي %
الحبوب	**51.56**	**2.08**	**0.76**	**494.63**	**165.59**	**49.55**	**164.93**	**544.11**	**9.48**
القمح	**19.65**	**1.41**	**0.54**	**337.82**	**125.95**	**356.41**	**125.41**	**376.06**	**5.23**
البطاطس	**٥٧.٢٨**	**0.15**	**0.07**	**0.73**	**0.43**	**0.58**	**0.36**	**57.86**	**99**
البقوليات	**1.40**	**0.92**	**1.28**	**12.45**	**11.60**	**11.48**	**10.32**	**12.88**	**10.87**
خضار	**645.05**	**42.70**	**31.73**	**20.46**	**11.10**	**22.24**	**20.63**	**622.82**	**103.57**
فاكهة	**108.70**	**17.78**	**14.40**	**52**	**34.15**	**34.23**	**19.85**	**142.92**	**76.05**
الزيوت	**924.61**	**19.14**	**30.33**	**11.0**	**32.36**	**0.64**	**2.04**	**16.56**	**148.46**
لحوم حمراء	**8.80**	**0.12**	**0.34**	**7.87**	**34.35**	**7.75**	**34.22**	**16.55**	**53.16**

لحوم بيضاء	56	-	-	11.87	23.52	11.87	23.52	67.87	82.51
الأسماك	2.86	0.19	0.55	4.01	12.09	3.82	11.54	6.68	42.79

جامعة الدول العربية الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد رقم 35 المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم 2015،ص269—255

*المتاح للاستهلاك =الإنتاج المحلي +(الواردات- الصادرات)

النتائج والتوصيات

اولا :النتائج

١- حجم القطاع الزراعي لا يتناسب مع أهميته الاقتصادية حيث انه يعاني من مشاكل مختلفة خفضت من قدرته علي توفير الاحتياجات الغذائية المطلوبة

2- مشكلة الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي لا ترتبط فقط بنقص الموارد فقط بقدر ما ترتبط بالإجراءات والممارسات الإسرائيلية التي تؤدي إلي قصور في كفاءة استغلال هذه الموارد

3- بلغ معدل انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية للعام ٢٠١٤حوالي 28.6%مما يعني أن 1.6مليون شخص لم تتوفر لديهم الموارد الغذائية الكافية لتلبية احتياجاتهم الغذائية

4- تتفاوت نسبة الاكتفاء الذاتي في الأراضي الفلسطينية فهي منخفضة في القمح ٥.٢٣%والحبوب ٩.٤٨%والأسماك ٤٢.٧٩%بينما ترتفع النسبة إلي ١٤٨.٤٦ في الزيوت و ١٠٣.٥٧ في البطاطس

ثانيا :التوصيات

1-إنشاء مجلس للأمن الغذائي تابع لمجلس الوزراء نستطيع من خلاله وضع رؤية مستقبلية للزراعة الفلسطينية أو إنشاء مركز للسياسات الزراعية علي غرار الكثير من المراكز والمؤسسات الدولية التي تتبني الطرق الملائمة ووضع السياسات للتخفيف من مخاطر انعدام الأمن الغذائي

2-إن تحقيق التكامل العربي في مجال الزراعة سيساعد في تحقيق الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية

3-العمل علي تنمية العمالة الزراعية برفع كفاءتهم عن طريق وضع برامج للتدريب والتأهيل واستخدام التقنيات الحديثة

4- العمل علي ترشيد واردات الغذاء وقصر الاستيراد علي السلع الضرورية التي لا يتم إنتاجها محليا

5-العمل علي تكوين مخزون استراتيجي من الغذاء لضمان استمرار تدفق عرض الغذاء إلي الأسواق بانتظام بما يحقق استقرار أسعار الغذاء

6-العمل علي تحسين شبكة الأمان الاجتماعي وضمان حصول الأفراد علي الغذاء من خلال دعم المستهلك العيني والنقدي

7-العمل علي ترشيد الاستهلاك الغذائي من خلال برامج توعية في وسائل الإعلام وتغيير العادات الاستهلاكية

8-زيادة إنتاجية الدونم من خلال استنباط أصناف جديدة تستهدف رفع إنتاجية الدونم

الكتب والمراجع

١. -السلطة الوطنية الفلسطينية :المسح الفلسطيني العنقودي متعددة المؤشرات ٢٠١٤،الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،رام الله فبراير ٢٠١٥،ص٨-١٠
٢. السلطة الوطنية الفلسطينية :كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2016
٣. -السلطة الوطنية الفلسطينية : المرأة والرجل2014
٤. -السلطة الوطنية الفلسطينية:مسح القوى العاملة الفلسطينية 2015
٥. -المراقب الاقتصادي والاجتماعي السنوي ٢٠١٥ العدد٤٤،معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني،رام الله ٢٠١٦
٦. -جامعة الدول العربية : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2014المنظمة العربية للتنمية الزراعية2015،الخرطوم 2014
٧. -جامعة الدول العربية :تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام ٢٠٠٤، المنظمة العربية للتنمية الزراعية،الخرطوم يوليو ٢٠٠٥
٨. جامعة الدول العربية الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد رقم 35 المنظمة العربية للتنمية الزراعية
٩. -رائد الكوني وفتحي سروجي :الأمن الغذائي والأمراض الفيروسية (في الأشجار المثمرة) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس ٢٠٠٩
١٠. رمزي زكي :مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة 1980
١١. صفية النجار : حماية الحقوق المائية للفلسطينيين في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ،ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المياه العربية تحديات القرن الحادي والعشرين لعام 1998،سلطة المياه 1999
١٢. -عادل احمد حشيش :الدعم السلعي والأمن الغذائي ، دار الجامعات المصرية ،القاهرة ،1980
١٣. -عبد الرحمن أبو عرفة وآخرون :الزراعة الفلسطينية نحو عام 2000التوقعات والسياسات المستقبلية ،مؤسسة الشمال –الجنوب النمساوية للتعاون التنموي ،القدس ،1997
١٤. -عمر عبد الرازق وعودة شحاذة الزعوري : الاقتصاد الزراعي الفلسطيني -1990 ،1967

١٥. -محمود حسين :الإنتاج الزراعي في قطاع غزة ،صامد الاقتصادي ،العدد84،عام1991
١٦. -محمد السيد عبد السلام :الأمن الغذائي للوطن العربي ،عالم المعرفة ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت 1998
١٧. -محمد سمير مصطفي ،التنمية الاقتصادية من منظور الغذاء والتغذية ،المؤتمر السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين ،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع ،القاهرة ،٣-٥مايو1979
١٨. -معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني :نشرة الأمن الغذائي العدد٧ ،صيف 2012
١٩. -معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني :نشرة الأمن الغذائي العدد١٣ ،شتاء ٢٠١٥
٢٠. -معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس: نشرة الأمن الغذائي العدد١٢،،صيف ٢٠١٥
٢١. -معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني :نشرة الأمن الغذائي العدد١٤ ،صيف ٢٠١٦ ،
٢٢. وزارة الزراعة ،تقرير الأمطار،نشر2015/4/12،رقم16 تقرير غير منشور رقم متسلسل ٣٢
٢٣. السيد محمد احمد ألسريتي :الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية في مصر مع الإشارة إلي وجهة النظر الإسلامية،رسالة دكتوراه جامعة الإسكندرية ،الإسكندرية ،1997
٢٤. -فوزي احمد الحدبة : الخدمات في الضفة الغربية ، رسالة دكتوراه معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة 2001